مقدمة فقد أُعدّت هذه الاستراتيجية بتوجيهٍ من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدّى لتكون خارطة الطريق نحو تحقيق الأهداف والطموحات المتبقية للرؤية الوطنية ، والرامية إلى نقل دولة قطر إلى مصافِّ الدول المتقدمة بحلول عام 2030 مع تحقيق تنمية مستدامة وتوفير حياة عالية الجودة للمواطنين والمقيمين . وتحدد الوثيقة التوجيهية الجديدة مبادئ وأولويات التنمية الوطنية بما يتجسّد مع تطلعات رؤية 2030 ، واضطرابات سلاسل التوريد العالمية، توضح المقدمة غرض الوثيقة المتمثل في رسم ملامح الطريق نحو مستقبل أكثر استدامة وشمولية، حيث تحمل شعار "معًا لبناء مستقبل مستدام" تأكيدًا على نهج العمل التشاركي لتحقيق الغايات الوطنية. لقد حققت دولة قطر منذ إطلاق رؤيتها الوطنية عام 2008 إنجازات مهمة على كافة المستويات التنموية . فعلى الصعيد الاقتصادي، نما الاقتصاد القطري بمعدل سنوي قوي يقارب 5% خلال العقد الماضي ، وتبوأت قطر مكانة رائدة ضمن أكبر ثلاثة مصدّري الغاز الطبيعي المسال في العالم ، إلى جانب بناء بنية تحتية عالمية المستوى وتعزيز حجم صندوقها السيادي . وأسهمت هذه المنجزات في تعزيز قدرة الاقتصاد الكلي على مواجهة الأزمات، وتحسين نتائج الصحة العامة بارتفاع متوسط العمر المتوقع وتراجع وفيات الرضع . نجحت قطر في إدارة مواردها الطبيعية بكفاءة، رغم ذلك، تُبيّن وثيقة الاستراتيجية أنّ قطر لا تزال تواجه جملةً من التحديات التي تستلزم المعالجة لضمان تحقيق رؤية 2030 كاملةً . فعلى سبيل المثال، تباطأ نمو القطاعات غير الهيدروكربونية في السنوات الأخيرة إلى أقل من 2% بسبب تأثيرات جائحة كورونا والتوترات الجيوسياسية ، إضافة إلى ذلك، ما زال القطاع الهيدروكربوني يشكّل نسبة كبيرة من إيرادات الدولة ، مما يؤكد الحاجة الماسّة إلى تنويع مصادر الدخل. وتواجه التنمية الاجتماعية تحديات متمثلة في انخفاض معدلات الخصوبة وزيادة الضغوط على مؤسسة الأسرة ، تأتي الاستراتيجية الثالثة كاستجابة تحولية لهذه التحديات، ضمن إطار زمني محدد يمتد حتى عام 2030 لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة. النتائج الوطنية السبع تجسّد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة سبع نتائج وطنية استراتيجية عامة تمثل المخرجات الرئيسة المطلوب تحقيقها بحلول عام 2030 . وتشكل بمجملها أولويات التنمية للدولة في المرحلة المقبلة . وفيما يلي عرض تفصيلي لكل واحدة من النتائج الوطنية السبع كما وردت في الاستراتيجية: 1. نمو اقتصادي مستدام: ويتمثل في تبنّي نموذج جديد للنمو الاقتصادي يُسهم في التحوّل نحو اقتصاد تنافسي ومنتج ومتنوع ومحفّز للابتكار . تهدف هذه النتيجة إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي غير النفطي عبر تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمارات التنموية المتنوعة. كما تتطلع قطر إلى جعل نفسها من بين أفضل 10 وجهات عالمية جاذبة للمستثمرين ومُلائمة لممارسة الأعمال ، عبر إصلاحات هيكلية جريئة في بيئة الأعمال وتشجيع الابتكار. وبيئة الأعمال، ومنظومة الابتكار . فعلى صعيد الطاقة، والخدمات اللوجستية، والسياحة – لقيادة النمو الاقتصادي غير الهيدروكربوني في المدى القريب . على سبيل المثال، تهدف قطر إلى توسيع قاعدة التصنيع بالتركيز على الصناعات الكيميائية والمعادن ذات الانبعاثات المنخفضة، وتعزيز قطاع الخدمات اللوجستية لتحويل قطر إلى مركز إقليمي وعالمي لسلاسل التوريد ، بالإضافة إلى تطوير قطاع السياحة لاستقطاب 6 ملايين زائر سنويًا بحلول 2030 من خلال التركيز على سياحة الأعمال والفعاليات وجعل قطر وجهة مفضلة للعائلات . ويصحب ذلك تنفيذ برامج لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة طموحة تبلغ حوالي 100 مليار دولار أمريكي بشكل تراكمي ، ورفع نسبة الإنفاق المحلي على البحث والتطوير إلى 1. فضلاً عن تحقيق نمو في إنتاجية العمل بنحو 2% سنويًا . ويشمل ذلك تحقيق التوازن المالي وتعزيز الانضباط في إدارة الموازنة العامة والميزانية العمومية الحكومية، بحيث تستطيع قطر المحافظة على ملاءة مالية قوية حتى مع تقلب الإيرادات النفطية. وتتضمن الاستراتيجية لتحقيق هذا الهدف عدة إجراءات، والإبقاء على مستوى صحي للدَّين العام وإدارته بكفاءة ، بالإضافة إلى زيادة مساهمة إيرادات القطاعات غير النفطية في الخزينة العامة لتقليل الاعتماد على النفط والغاز . كما تسعى الدولة لخلق حيز مالي احتياطي عبر استغلال فوائض إيرادات الطاقة في أوقات الانتعاش لتكوين احتياطيات تُستخدم عند الضرورة خلال فترات الركود . من خلال تبني سياسات مالية حصيفة وإدارة الدين العام وسنّ إصلاحات لتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي. ويمثل بناء هذه المرونة المالية عاملًا أساسيًا لضمان استدامة تمويل البرامج التنموية الطموحة دون الإخلال بالاستقرار الاقتصادي الكلي. 3. قوى عاملة جاهزة للمستقبل: تهدف النتيجة الثالثة إلى تمكين المواطنين وتأهيلهم ليصبحوا أفرادًا قادرين على المنافسة في سوق العمل، إلى جانب استقطاب وافدين من ذوي المهارات العالية كشركاء في مسيرة التنمية . بما يضمن امتلاك العمالة القطرية للمهارات المطلوبة لوظائف المستقبل. ومن مستهدفات الاستراتيجية في هذا المجال زيادة نسبة العاملين في الوظائف عالية ومتوسطة المهارة إلى ما يفوق 46% من إجمالي القوة العاملة بحلول 2030 ، كما تشمل الجهود رفع معدّل مشاركة المواطنين في القطاع الخاص عبر تحفيز التوظيف

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

والتطور المهني خارج القطاع الحكومي، حيث من المتوقع انضمام أكثر من 50 ألف قطري إلى سوق العمل خلال العقد القادم . وإلى جانب ذلك، تسعى الدولة إلى زيادة معدل الخصوبة إلى 3. 0 مواليد لكل امرأة لتعزيز النمو السكاني المتوازن على المدى البعيد ، مما يضمن بناء قوة عمل متنوعة المهارات وقادرة على الابتكار. 4. مجتمع متماسك: تُبرز هذه النتيجة التزام الاستراتيجية بالحفاظ على القيم الأصيلة والروابط الأسرية المتينة، وبناء مجتمع محلي متلاحم يزدهر في ظل العولمة . فالمجتمع القطري بجوانبه الأسرية والثقافية هو في صميم عملية التنمية المستدامة. وتنطوي أهداف هذه النتيجة على ترسيخ الهوية الوطنية والاعتزاز بالقيم الدينية والثقافية، كما تشمل دعم مؤسسة الأسرة عبر سياسات اجتماعية تشجع الزواج والتماسك الأسري وترفع معدلات الإنجاب تدريجيًا، للتغلب على ظواهر مثل تأخر سن الزواج وانخفاض معدلات الخصوبة . وتؤكد الاستراتيجية أيضًا على تعزيز المشاركة المجتمعية الفاعلة؛ بما في ذلك توسيع مساهمة منظمات المجتمع المدني وتشجيع العمل التطوعي وتقوية قنوات التواصل بين الحكومة والمجتمع. وفي مجال تمكين المرأة والشباب، تستمر الجهود لرفع نسبة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والعامة، ودعم مبادرات تطوير الشباب واستثمار طاقاتهم في الأنشطة الرياضية والثقافية . وتهدف هذه الجهود مجتمعةً إلى تكوين مجتمع ينعم بالاستقرار الاجتماعي والتضامن، 5. عبر الارتقاء بجودة الخدمات الأساسية في الصحة والأمن والسلامة العامة والإثراء الثقافي . وتطمح الاستراتيجية إلى جعل قطر من أفضل البلدان للمعيشة والحياة الأسرية بحلول عام 2030 . وفي مجال السلامة العامة، وعلى صعيد الإثراء الثقافي والترفيه، بالإضافة إلى زيادة المساحات الخضراء والمرافق الترفيهية العامة في المدن لتحسين جودة الحياة الحضرية . إن التكامل بين هذه العناصر المختلفة – الصحة والأمن والتعليم والثقافة والبيئة المعيشية – كفيلٌ بإرساء مقومات حياة كريمة وعالية الجودة لكل من يعيش على أرض قطر، وتهدف الاستراتيجية البيئية إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث والانبعاثات، ودعم التقنيات الزراعية الحديثة لتحقيق الأمن الغذائي دون استنزاف الموارد . بل هو شرط لضمان استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي ذاته، ولتحقيق ذلك، كما تركز الخطط على تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي ومعالجة ظاهرة ارتفاع التكاليف التشغيلية في بعض الأجهزة ، من خلال تبني منهجيات الإدارة الرشيقة ومراجعة الإجراءات التنظيمية لضبط الهدر. سيتم تطوير نظم مؤشرات أداء لقياس نتائج الجهات الحكومية وربط الموازنات بتحقيق الأهداف . كذلك تسعى الدولة إلى الارتقاء بمرتبتها ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية، ومن المبادرات الداعمة أيضًا تطوير قدرات الكوادر الحكومية عبر التدريب والتأهيل المستمر وترسيخ ثقافة التميّز والابتكار في العمل العام. أبرز الأولويات الاقتصادية والتنموية تعكس النتائج الوطنية السبع سالفة الذكر أبرز الأولويات الاقتصادية والتنموية التي تتبناها دولة قطر في استراتيجيتها الثالثة. فمن خلال هذه النتائج الاستراتيجية، وفي مقدمة تلك الأولويات تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتنويع الاقتصاد ليشمل قطاعات جديدة واعدة تقلّل الاعتماد على عائدات الهيدروكربونات . وقد جعلت الاستراتيجية من تنويع القطاعات الاقتصادية أولوية قصوى، حيث حددت تجمعات التنويع الاقتصادي الثلاثة في التصنيع والخدمات اللوجستية والسياحة كمحركات أساسية للنمو غير النفطي . ويرتبط بذلك أولوية تشجيع الابتكار والبحث العلمي وبناء اقتصاد معرفي؛ إذ تستهدف قطر زيادة الإنفاق على البحث والتطوير إلى 1. 5% من الناتج المحلي مع تعزيز دور القطاع الخاص في هذا المجال . وتشكل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنمية القطاع الخاص ركيزة محورية ضمن الأولويات الاقتصادية، تهدف الدولة إلى استقطاب استثمارات خارجية ضخمة (تقدر بحوالي 100 مليار دولار) لدعم مشاريع التنويع ، كما يتم إعطاء أولوية لتطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية الضرورية لدعم الاقتصاد المتنوع، بما في ذلك تحديث القطاع المالي والمصرفي لتعزيز التمويل المبتكر (كالتكنولوجيا المالية والرقمية) ، لذا تركز الدولة على سياسات مالية تحفظ التوازن بين الإنفاق والاستثمار التنموي، لتأمين موارد مستقرة لتمويل المشاريع الحيوية دون الاتكال المفرط على النفط والغاز. فالاستراتيجية تستهدف زيادة إنتاجية القوى العاملة بنسبة 2% سنويًا من خلال التدريب والتكنولوجيا، تحتل تنمية رأس المال البشري مكانة جوهرية ضمن الأولويات. إذ تسعى قطر إلى بناء قوى عاملة وطنية عالية المهارة ومشاركة بفعالية في الاقتصاد ، لذا يتم الاستثمار بكثافة في التعليم والتدريب وبرامج رفع المهارات لتأهيل الشباب القطري لوظائف المستقبل. كما تحرص الدولة على استقطاب المواهب والكفاءات من الخارج بشكل انتقائي لسد الفجوات التقنية وتوطين المعرفة، وخاصة في القطاعات الاقتصادية والتكنولوجية المهمة . وترتبط بهذه الجهود أولوية تحقيق التوازن الديمغرافي والحفاظ على نسيج اجتماعي مستقر، وذلك عبر سياسات تشجع المواطنين على العمل في القطاع الخاص وتحد من النمو السكاني المفرط الناتج عن العمالة غير الماهرة . حيث تعتبر كل ذلك أسسًا لتنمية بشرية مستدامة. تبرز عدة أولويات مترابطة: منها مكافحة تغير المناخ بتقليل الانبعاثات والتحول إلى الطاقة النظيفة

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

، وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة خاصة المياه والطاقة، وتحقيق الأمن الغذائي عبر تطوير الزراعة والتكنولوجيا الحيوية. وقد أعلنت الدولة التزامها بتخصيص استثمارات كبيرة للمشاريع الخضراء والزرقاء تفوق 75 مليار دولار بحلول 2030 ، أخيرًا، فبناء مؤسسات حكومية فعالة وشفافة يشكّل أولوية لتنفيذ المبادرات والمشاريع بكفاءة . كما يتم العمل على إزالة العوائق البيروقراطية وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات بين الجهات لمنع التداخل والتكرار ، وهي كلها دروس مستفادة من التجارب السابقة يجري توظيفها لضمان نجاح الاستراتيجية الثالثة. ترتكز استراتيجية 2024–2030 على مجموعة مترابطة من الأولويات الاقتصادية (كالتنويع والنمو المستدام والاستثمار والابتكار) والأولويات التنموية (كتمكين المواطن والارتقاء بجودة الحياة والحفاظ على البيئة وتطوير المؤسسات). وتأمين مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة لدولة قطر وشعبها. وقد أكدت الوثيقة أن معالجة هذه التحديات أمرٌ جوهري لضمان نجاح تنفيذ الاستراتيجية . وفيما يلي أبرز التحديات التي تناولتها الاستراتيجية: ● الاعتماد الاقتصادي على قطاع الهيدروكربونات: ما زال الاقتصاد القطري يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، هذا التركُّز يشكّل تحديًا في ظل تقلب أسعار الطاقة عالميًا والتوجه الدولي نحو الطاقة النظيفة. فإن الحاجة ملحّة لتنويع مصادر الدخل وتنمية القطاعات غير النفطية بوتيرة أسرع لسد هذه الفجوة. وتتمثل مواجهة هذا التحدي في نجاح مشروعات التنويع الاقتصادي المخطط لها وجذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق نمو قوي في القطاعات الجديدة. ● تباطؤ نمو الإنتاجية والقطاع غير النفطي: أظهرت المراجعات أنه بالرغم من النمو الاقتصادي الإجمالي، فإن نمو القطاعات غير النفطية خلال العقد الماضي كان أبطأ من المأمول (أقل من 2% سنويًا في بعض الفترات الحديثة)، كما سُجل تراجع في إنتاجية العمل بمعدل 5. 1% سنويًا خلال 2010–2022 . يعود ذلك جزئيًا إلى هيمنة الأنشطة قليلة القيمة المضافة واعتماد سوق العمل على وظائف منخفضة الأجر والمهارة . التحدي هنا يكمن في تنفيذ إصلاحات هيكلية عاجلة لتعزيز الإنتاجية (مثل تطوير التعليم التقني واعتماد التكنولوجيا ورفع كفاءة العمالة) وتحفيز نمو القطاعات غير النفطية عبر بيئة أعمال تنافسية. ● التركيبة السكانية وسوق العمل: تعتمد العديد من القطاعات في قطر على العمالة الوافدة غير الماهرة في أعمالها، مما أدى إلى نمو سكاني سريع يفوق معدلات استيعاب البنية التحتية والخدمات . كما أن انضمام أعداد متزايدة من الخريجين المواطنين إلى سوق العمل يفرض تحديًا في استيعابهم وظيفيًا، خاصة مع محدودية التوظيف الحكومي واستحواذ العمالة الوافدة على نسبة كبيرة من وظائف القطاع الخاص . يُضاف إلى ذلك التحديات الديمغرافية المتمثلة في انخفاض نسبي في معدلات الخصوبة والزواج . وتتطلب مواجهة هذا التحدي خطوات مثل: ضبط سياسات الاستقدام للتركيز على العمالة الماهرة فقط، وتشجيع رواد الأعمال القطريين ودعم مشاريعهم لخلق فرص عمل نوعية، ووضع حوافز لجذب المواطنين للعمل في القطاع الخاص، يبرز تحدي المحافظة على القيم الثقافية والهوية الوطنية في ظل التأثيرات الخارجية. ● تحديات القطاع العام والتنسيق المؤسسي: أبرزت الخبرات السابقة في تنفيذ الاستراتيجيات أن هناك تداخلًا أحيانًا في الصلاحيات والمسؤوليات بين الجهات الحكومية، من التحديات أيضًا بطء بعض الإجراءات البيروقراطية وارتفاع التكاليف التشغيلية في الأجهزة الحكومية ، مما قد يعيق سرعة الإنجاز. تواجه الاستراتيجية تحدي إصلاح الجهاز الحكومي ذاته ليتسم بالمرونة والكفاءة المطلوبة. وقد عولج هذا التحدي بوضع إطار حوكمة محكم وخارطة طريق واضحة للتنفيذ كما سيأتي بيانه، فالاستراتيجية وضِعت أيضًا مع الأخذ بالاعتبار التقلبات في المشهد العالمي من أزمات اقتصادية محتملة أو كوارث صحية أو نزاعات إقليمية قد تؤثر على مسار التنمية . بناءً عليه، لا بد من تعزيز آليات الرصد والاستشراف الاستراتيجي لاستباق هذه التحديات، ● التحديات البيئية وتغير المناخ: في إطار السعي لتحقيق الاستدامة البيئية، فارتفاع درجات الحرارة وشُحّ المياه الجوفية واحتمال ارتفاع منسوب مياه البحر مستقبلًا كلها تحديات حاضرة على الأجندة. ومكافحة التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي. إن النجاح في تخطي هذه العقبات البيئية سيحدد إلى مدى بعيد قدرة قطر على المضي قدمًا في تحقيق تنميتها المستدامة. تشكّل هذه التحديات مجتمعة الإطار الذي تعمل ضمنه استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة. ويبقى التنفيذ الفعّال هو العامل الحاسم لتجاوز العقبات وتحقيق النتائج المرجوة خلال الفترة 2024–2030. من أبرز آليات التنفيذ التي نصّت عليها الوثيقة ما يأتي: ● نموذج حوكمة محكم ومحدّد المسؤوليات: سيتم تنفيذ الاستراتيجية الثالثة عبر هيكل حوكمي واضح المعالم، فقد أشارت الدروس المستفادة إلى أن غموض الاختصاصات وتداخل المهام كان من معوقات الماضي، لذا وُضع نظام يضمن عدم الازدواجية والتداخل بين الجهات. ويترافق ذلك مع إنشاء آليات للتنسيق العالي المستوى بين الوزارات والأجهزة المختلفة، تحت إشراف مباشر من جهاز التخطيط والإحصاء ومجلس الوزراء لضمان عمل الجميع بتناغم نحو الأهداف الموحدة. بحيث يتم تمويل البرامج الاستراتيجية ذات الأولوية تمويلًا مستقراً لا يتأثر بتقلبات الإيرادات قصيرة الأجل . هذا التكامل بين

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

التخطيط المالي والتخطيط التنموي سيحول دون تعثر المشروعات بسبب نقص الموارد، بحيث يتم التدخل السريع لتصحيح المسار أو إعادة تخصيص الموارد إذا لزم الأمر. سيتم إنشاء منصة شفافة للإفصاح العام عن نتائج التنفيذ، مما يعزز المساءلة أمام المجتمع ويخلق حافزًا إضافيًا للجهات الحكومية للوفاء بالتزاماتها. المرحلة الأولى (قصيرة المدى) تركّز على إطلاق المبادرات الجديدة والبرامج ذات الأولوية خلال السنوات الأولى (2024–2025 مثلًا)، بالإضافة إلى تقييم منتصف المدة لإدخال أي تصحيحات ضرورية على الاستراتيجية. فهي مرحلة استكمال تحقيق المستهدفات الكمية والنوعية لجميع النتائج الوطنية السبع وتقييم الأثر الشامل للاستراتيجية تمهيدًا للوصول لرؤية 2030. هذا التقسيم إلى مراحل يتيح جدولة واضحة للأولويات ويوفر مرونة للتكيف مع المستجدات في كل مرحلة ، بحيث تبقى الاستراتيجية قادرة على الصمود أمام المتغيرات وتحقيق أهدافها النهائية. سيتم تدريب فرق العمل الحكومية على أفضل الممارسات في إدارة المشروعات والتخطيط الاستراتيجي، كما سيجري تحسين النظم الإدارية وتبسيط الإجراءات داخليًا في الأجهزة الحكومية لإزالة أي عوائق بيروقراطية أمام فرق التنفيذ. لضمان تحول الاستراتيجية إلى ممارسة يومية ونهج عمل مستدام في مؤسسات الدولة. يصبح التنفيذ الفعّال نفسه جزءًا من عملية التحديث والتنمية المؤسسية التي تستهدفها الاستراتيجية. فهي تدرك أن التحدي الحقيقي يبدأ بعد إطلاق الاستراتيجية، وأن الالتزام الجاد والتعاون بين مختلف الأطراف هو السبيل لتحويل الأهداف المرسومة إلى منجزات فعلية على أرض الواقع . تمضي قطر قدمًا نحو تحقيق التحوّل المنشود بحلول عام 2030. خاتمة إذ تمثل خارطة طريق شاملة لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 في موعدها المأمول. فمن خلال رؤيتها الواضحة ونتائجها الوطنية السبع، أرست الاستراتيجية إطارًا متكاملاً لمختلف جوانب التنمية – الاقتصادية والمالية والبشرية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية – بما يضمن التوازن والتناغم بين هذه الجوانب. لقد بيّن التقرير كيف حددت الاستراتيجية أولويات الدولة للسنوات القادمة في تنويع الاقتصاد وتعزيز الابتكار وبناء القدرات الوطنية جنبًا إلى جنب مع ترسيخ القيم المجتمعية والهوية الوطنية والالتزام بالتنمية المستدامة. تظهر قطر جديتها في تحويل طموحات الاستراتيجية إلى واقع ملموس . ويرسخ قدرة الدولة على التخطيط للمستقبل ومواكبة المتغيرات.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي